الجوانب البيئية والقانونية لضمان الأمن الغذائي لجمهورية العراق في إطار الانتقال إلى الاقتصاد ألاخضر

م.م رياض حسون جبار العكيلي

مقرر قسم المالية والمصرفية

اقسام بغداد

كلية الأمام الكاظم (ع)

riadhassoon@alkadhum-col.edu.iq

الدكتور علي عبودي نعمه الجبوري

مقرر قسم المالية والمصرفية

اقسام النجف الاشرف

كلية الأمام الكاظم (ع)

aboamerking2017@gmail.com

الملخص

تعرض هذه الدراسة الجوانب البيئية للقضايا القانونية التي تواجه في ضمان الأمن الغذائي في إطار الانتقال إلى اقتصاد "أخضر" والطرق نحو تحسين التشريعات الحالية في العراق. تعريف المشكلة فيما يتعلق بالمشكلات العلمية والعملية الرئيسة من خلال العمل ضمن المسار السياسي الجديد للدولة الراسخة"، من ملاحظة التحديات العالمية العشرة للقرن الواحد والعشرين. واحدة منها هو تهديد الأمن الغذائي العالمي, إن الوعي بضرورة ضمان الأمن الغذائي لم يأت بشكل فوري كما حدث في السنوات الأولى للعراق المستقل ذات السيادة، لذا تعد الإصلاحات الاقتصادية الحالية تهتم بالأسئلة المتعلقة بالقضاء على احتكارات الدولة. فضلا عن خلق ظروف مواتية لإنشاء أشكال جديدة من الملكية والإدارة في لقطاع الزراعي. كان ذلك لوضعه موضع التنفيذ أثناء الانتقال إلى اقتصاد السوق. في عام ٢٠٠٨، دعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى "صفقة خضراء جديدة" عالمية، وكانت هذه المبادرة واحدة من تسع مبادرات للأزمات اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة رداً على الأزمة المالية. أزمة عام ٢٠٠٨، وتم تبني مبادرة الاقتصاد الأخضر (النمو الأخضر) كأداة للتنمية المستدامة، في سياق التنمية المستدامة والحد من الفقر يجب تحقيق التحرك نحو اقتصاد أخضر في العراق من خلال نظام إدارة البيئة الحالي ويستند بدوره إلى مزيج من المفهومين الأيديولوجيين (حماية البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية) و (التنمية المستدامة). إعتمدت الدراسة على الأستبيان كأداة لجمع المعلومات من أفراد عينة البحث البالغ عددهم (٧٥) فرداً من أصحاب القرار من اعضاء لمجلس المحافظة ومدراء عامين لمجموعة مديريات في محافظة النجف البالغ عددهم (٣١٠) فرداً, وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الأستنتاجات بناءً على ما تمخضت عنه إجابات عينة الدراسة من نتائج والتي أصيغت على ضوئها مجموعة من التوصيات التي يمكن الأسترشاد بها في عملها التي تمكنها من تقديم الخدمة الأستباقية للأصلاح الأداري في العراق عموما ومحافظة النجف عينة الدراسة خاصةً.

المقدمة

يعد العالم في السنوات الماضيةٌ تسوده حالة من الاستنزاف التام لأسواق السلع الأساسيةٌ، وندرة في الاغذية وإستنزاف الاراضي الزراعية, والاقتصاد الأخضر هو الذي يوفر الفرص الاقتصادية ويحسن رفاه الإنسان بما ينسجم مع الاداره المستدامة للموارد الطبيعية. والانتقال إلى الاقتصادات الريفية الخضراء هو تحسين حياه الأفراد وسبل معيشتهم في المناطق الريفية، وتحقيق التوازن بين إستعمال الموارد الطبيعية والحفاظ على الدخل، والمتاجرة بمخاطر إحداث تغيير مع الفرص التي سيجلبها التغيير. وكان تعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر موضوعا ذا اولويه مهمة في العالم مستندا بدعم من العمل الجماعي المواضيعي. ويمثل نموذج الاقتصاد الأخضر حاله جديده من التغيير بالنسبة لضمان الأمن الغذائي ولذلك، فان الاتجاهات الحالية في مجال الأمن الغذائي مع زخم الأقتصادات العالمية الذي يهدف إلى تحويل الاقتصاد على المدى الطويل للتخفيف من الاستنزاف التام لاسواق وزيادة كفاءه إستعمال الموارد فضلا عن الشمولية الاجتماعية, وفي حين إن الأستدامة في الامن الغذائي قد بحثت على نطاق واسع في العقود القليلة الماضية، وتركز الدراسات بشكل متزايد على الامن الغذائي وتغير المناخ والانتقال الى الاقتصاد الاخضر، والهدف من هذه الدراسة هو وضع اطار لوضع الامن الغذائي للتحول إلى الاقتصاد الأخضر عل مستوي الوجهة البيئية والقانونية. وينبع التخطيط الاستراتيجي من نظرية الاداره التقليدية ويمكن الاشاره اليه بأنه تطوير "مجموعه متماسكة من التحليلات والمفاهيم والسياسات والحجج والإجراءات التي تستجيب لتحديات عاليه المخاطر" (rumelt, 2012, p. 6). بالنسبة للكثير من الوجهات الاقتصادية، أصبح هذا التحدي الكبير الذي تواجهه اقتصاديات العالم والاستراتيجيات مبنيه علي رؤية لتصبح أكثر "استدامه". وقد ظهرت مدارس فكريه مختلفه بشان الاقتصاد الاخضر مع تشتت المنظمات عبر طيف وجهات النظر الدولية. وقد أسفر ذلك عن خطاب في السياسة العامة أصبح متشابكا في مصطلحات مترابطة ولكنها مختلفه، إذ تستعمل مصطلحات مثل التنمية المستدامة، والنمو الأخضر، والتنمية المنخفضة الكربون، والاقتصاد المستدام بصوره ذاتية التبادل.

أولا : منهجية الدراسة

١-**مشكلة الدراسة** انطلاقا مما سبق فقد تبلورت إشكالية الدراسة في السؤال التالي: ما واقع الجوانب البيئية والقانونية لضمان الأمن الغذائي لجمهورية العراق ؟ وفي إطار تبسيط الإشكالية من جهة ومحاولة للإلمام بالموضوع من جهة أخرى، سنحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالاقتصاد الأخضر؟
- ماذا يمثل الامن الغذائي من منظور الاقتصاد الأخضر ؟كيف يساهم الاقتصاد الأخضر في تعزيز الأمن الغذائي

❖ما واقع الاقتصاد الاخضر في الدول العربية النفطية ؟

❖ما السياسات التي يحتمل أن تكون أكثر فعالية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في الدول العربية النفطية ومنها العراق ؟

❖ هل يمكن أن يتيح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر فرصة للاستجابة للتحديات التي يواجهها النفط العربي؟

٢-**أهمية البحث**تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور المحوري للامن الغذائي كونها المحرك الأول للاقتصاد العالمي وعنصرا رئيسيا من عناصر التنمية، بالإضافة إلى الأهمية التي أصبح يكتسيها الاقتصاد الأخضر باعتبا ره البديل التنموي الاستراتيجي الأمثل تسعى جميع الدول إلى تحقيق أهدافه ومواجهة تحدياته وخاصة الدول العربية النفطية لما اصبح تواجهه موارد نفطية من تحديات بيئية وتحديات النضوب.

٣-**أهداف البحث** نهدف من خلال هذه الدراسة إلى :

❖تقديم إطار نظري يحدد مفهوم الاقتصاد الأخضر وخلفية تطوره وعلاقتها بالامن الغذائي.

❖يعد الاقتصاد الأخضر من المفاهيم الحديثة التي ظهرت مؤخرا.

❖توضيح الجوانب البيئية والقانونية والأدوات التي يمكن أن تدعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

❖ رصد المشهد الاقتصادي العراقي وتوضيح مضاعفاته الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

٤-**أقسام البحث** لتحقيق أهداف الدراسة بالإجابة على الأسئلة السابقة فإن خطة الدراسة اشتملت على المحاور الآتية:

❖الاقتصاد الأخضر : مفهومه، أهميته وسياسات الانتقال اليه.

❖الاقتصاد الأخضر والامن الغذائي .

❖ التوجه الدولي نحو تخضير الاقتصاد.

❖ الاستثمار في الزراعة في العراق هو المسار نحو الاقتصاد الأخضر.

٥-**فرضيات الدراسة** تقوم الدراسة الحالية على جملة فرضيات تجسد الأهداف المراد تحقيقها عن طريق تقسيمها على إلى قسمين، القسم الأول فرضيات نموذج الأرتباط بين المتغيرات, والثاني فرضيات نموذج التأثير، وكما يأتي:

❖فرضيات نموذج الأرتباط: الفرضية الرئيسة الأولى :"توجد علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية بين الامن الغذائي بأبعاده مجتمعة مع الاقتصاد الاخضر"

❖فرضيات نموذج التأثير: الفرضية الرئيسة الثانية :"توجد علاقة تأثير ذو دلالة معنوية بين بين الامن الغذائي بأبعاده مجتمعة مع الاقتصاد الاخضر"

الاطار المفاهيمي

1-الاقتصاد الأخضر والامن الغذائي ان أحد الحالات بالنمو الأخضر هو الحاجة إلى الانتقال إلى الموارد المتجددة والابتعاد عن الموارد القابلة للاستنفاد, ويبدو من البديهي ان استعمال الموارد القابلة للادامه غير قابل للاستدامة في حين ان المورد الذي يجدد نفسه وهو تدفق وليس مخزونا يمكن استخلاصه ويمكن استعمالة علي نحو مستدام إذا لم يتجاوز الحصاد أعاده النمو أو التجديد.(Lazzat etal, 2014) ولكن التحول بعيدا عن الموارد القابلة للاستنزاف لمجرد انها قابله للاستنزاف ليست بالضرورة متسقة مع النمو المستدام وقد اقترحت (hasnelly) ان موارد صناعه المنتجات الغذائية الخضراء لها تاثير كبير علي قيمه ورضا الزبائن. وفضلا عن ذلك، فان قيمه الزبائن ورضاهم لها تاثير كبير على ولاء الزبائن للمنتجات الغذائية الخضراء. ولذلك فان تنفيذ استراتيجية قائمه على الموارد من لدن شركات المنتجات الغذائية الخضراء سوف تمكنهم من الحصول علي ميزه تنافسيه في السوق, لذا نلاحظ ان الآثار البيئية السلبية للإنتاج الغذائي الزراعي يمكن ان تكون منفصلة إلى ثلاث مجموعات. تشمل المجموعة الاولي تدمير البيئة الطبيعية التي تضر بالزراعة بحد ذاتها: فقدان الأراضي الخصبة نتيجة للاستغلال المفرط، وعمليات تصحر التربة، والتمليح، والتشبع بالمياه، والتلوث، وتدمير المصادر المائية، المساهمة في التصحر. وتتعلق المجموعة الثانية بالاضرار ليس فقط بالزراعة بل أيضا بقطاعات الاقتصاد الأخرى. ويشمل ذلك تلوث المياه، وتدمير الغابات، وتلوث الهواء. وتتعلق المجموعة الثالثة بالتهديدات المباشرة لحياه الجمهور وصحته بوصفهم مستهلكين للمنتجات الزراعية، فضلا عن الأشخاص الذين يعملون مباشره في الإنتاج الزراعي. يعد عناصر صياغة وتنفيذ اليه (الثورة الخضراء) في الزراعة، التي تنص على: (Rosenberg etal,2018)

١. إدخال أصناف جديده عاليه الغلة من المحاصيل المحلية والاجنبيه لزيادةالغلة, واستعمال المواد الكيميائية الزراعية.

٢. تصريف الأراضي وريها.

٣. استعاده خصوبة التربة المتدهورة.

٤. تنشيط البيئية ونظامات اقتصاديه زراعية جديدة. ينبغي ان تهدف التغييرات بالسياسات في المقام الأول إلى الحد من الإعانات البيئية الضارة التي تخلق انطباعا غير دقيق عن التكاليف الحقيقية للإنتاج الزراعي غير المستدام. وينبغي ان تستهدف السياسات إصلاح التسعير والتنظيم، بما يؤدي إلى ادراج التكاليف المرتبطة بالتدهور البيئي في أسعار الاغذيه والسلع الاساسيه يتمثل الجزء الرئيسي للدولة في حل مشاكل حماية البيئة والاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية في إنتاج المنتجات الزراعية التنافسية, وهناك اهتمام بالوفاء بالمتطلبات البيئية وهذا يتطلب وضع صكوك قانونيه لحماية البيئة في الإنتاج الزراعي. ويمكن ان يؤدي عدم الامتثال لمعايير ومتطلبات التشريعات البيئية في تنفيذ الإنتاج الزراعي إلى خسائر فادحة في الزراعة نفسها، فضلا عن إلحاق اضرار بالبيئة وصحة الإنسان والحياة, وفي مرحله الانتقال إلى الاقتصاد "الأخضر"، ينبغي ان تتحول الزراعة تدريجيا إلى استعمال الأراضي الزراعية وحفظها بكفاءة، واستعمال محاصيل اقل كثافة في استهلاك المياه، والحد من الأحمال الكيميائية، وإعطاء الاولويه للوسائل والأساليب البيولوجية (العضوية) لحماية النباتات، والسيطرة المتكاملة على آلافات وتكنولوجيات. ونقترح ان تكون نص قانون الأراضي كما يلي: (الأراضي الزراعية تعني الأراضي المخصصة على أساس الزراعة الدائمة أو الاحتياجات الزراعية الأخرى, وهذا التعريف مفيد من حيث انه ينص بوضوح على ان استعمال هذه الأراضي لأغراض الإنتاج الزراعي هو من الأولويات. ثانيا، ان السمة الدائمة لاستعمالها هي للاحتياجات الزراعية. ثالثا، ان الاستعمال الثانوي لهذه الأراضي لتلبيه الاحتياجات الزراعية الأخرى هو استيعاب المباني والهياكل الزراعية. ويتطلب مبدا (الحماية الخاصة للأراضي الزراعية) . (Buseth,2017) وفي هذا الصدد، نقترح ان يستعمل قانون الأراضي بوصفه المبدا الأساسي للتشريعات المتعلقة بالأراضي داخل البلد. ولم يسفر إدخال الملكية الخاصة للأراضي الزراعية عن الأثر المرجو في تطوير سوق الأراضي في القطاع الزراعي وان من الضروري فرض قيود قانونيه علي دوران الأراضي الزراعية وعلى وجه الخصوص، نقترح فرض قيود على نقل الأراضي أو المراعي المروية، بما يكفل تلبيه احتياجات الرعي وشبه الرعوية في الملكية الخاصة. وهذه القيود قائمه في بلدان أخرى، ان قانون الأراضي الحالي لايتضمن سوي احكام عامه تتعلق بحماية الأرض ولا يتضمن القانون البيئي وصفا مباشرا أو أليات لأعاده تاهيل الأراضي المتدهورة ولا يوجد في قانون الأراضي أليات قانونيه منصوص عليها للاستعمال المستدام للأراضي في مبادئ قانون الأراضي (المادة ٣ من قانون الأراضي). وعلى الصعيد التشريعي، لم تذكر بوضوح أليات الاقتصادية لتعزيز منع تردي الأراضي والتصحر ولم يتلق مبدا النظام الايكولوجي تعريفا قانونيا كافيا وفيما يتعلق بالمشاكل القانونية المشار اليها أعلاه، نقترح وضع مشروع قانون خاص (بشان حماية التربة). وثانيا، ولأغراض ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بالأرض، اقترحنا على قانون الأراضي في العراق وان تنشر تقارير موجزة عن الصندوق الحكومي للأراضي كل سنه في وسائل الاعلام الرسمية. سيكون ذلك اليه فعاله لمراقبه أنشطه الحكومة والحكم. ثالثا، نحن بحاجه إلى اعداد تعديلات على قانون الأراضي في العراق والمدونة البيئية العراقية. سيكفل ذلك في فهم القانون بشكل دقيق. لذا ينبغي للاعمال التحضيرية لهذه الوثيقة الهامه ان تقوم بها تعاونيات مؤهله تضم متخصصين في مختلف ميادين المعرفة.(Choiruzzad,2013)

أبعاد الأمن الغذائي من المؤثرات جدا في قضية الأمن الغذائي الأعتبارات الأقتصادية و الأجتماعية و بيئية و سياسية، وتعد البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العراق أو اي وطن أخر مسؤول بصفة أساسية عن توفير الأمن الغذائي فيه، ولكي نبرز الأمور بشكل أوضح و باعتبار العراق يمثل الإطار المكاني لدراستنا سنأخذ الأبعاد المختلفة لمشكلة الامن الغذائي، وبهدف فهم الأبعاد الحقيقية لقضية الأمن الغذائي نذكرها هنا بالتفصيل. لذا تقوم أربعة أبعاد ببناء إطار الأمن الغذائي هي: التوافر، الوصول، الأستعمال والأستغلال، والأستقرار. ونوضح من خلال الرسم البياني أدناه الأبعاد التي تصف تدفق الغذاء من التوافر والوصول إلى الأستعمال بالإضافة إلى جانب الأستدامة.(المحمدي,٢٠١٦)

١-**التوافر** يشير إلى الوجود الدليل المادي للغذاء وعلى الصعيد الوطني، فإن توافر الغذاء هو مزيج من الإنتاج المحلي للأغذية، وواردات وصادرات الأغذية التجارية، والمعونة الغذائية، ومخزونات الأغذية المحلية, وعلى مستوى الأسرة يمكن أن يكون الطعام من الإنتاج الخاص أو يتم شراؤه من الأسواق المحلية. فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي ، فإن الموارد المائية مطلوبة لإنتاج المحاصيل بسبب النمو السكاني وتغير المناخ، ويزداد الضغط على الموارد الطبيعية الموجودة ، أي الأرض والمياه وغالبًا ما تؤدي تأثيرات تغير المناخ إلى تدهور الأراضي وقلة

ري، وخفض رطوبة التربة، وبالتالي خسارة سبل المعيشة الاقتصادية. جنبا إلى جنب مع زيادة الصراعات على إستعمال الموارد المائية (زراعة المحاصيل للاستعمال النشط مقابل زراعة المحاصيل للاستعمال الغذائي، وإستعملها من لدن قطاعات أخرى مثل مياه الشرب والصناعة والبيئة)، قد يكون هذا تهديدا للأغذية على المدى الطويل. يؤكد معهد ستوكهولم الدولي للمياه (SIWI) على الأهمية المتزايدة للمياه الخضراء، أي المياه المخبأة في الأرض مثل رطوبة التربة (بينما يشير الماء الأزرق إلى المياه المتوفرة في البحيرات والأنهار وطبقات المياه الجوفية). مع تدابير تكيف مناسبة للتربة، مثل أنظمة الري، تحسين كفاءة استعمال المياه من خلال أساليب وتكنولوجيات الزراعة، أو تطوير البنية التحتية لحصاد وإعادة استعمال المياه ذات النوعية الهامشية ومياه الصرف الصحي المعالجة ، أو تحسين إدارة مياه التربة في النظم المطرية مثلا، يمكن تعزيز مرونة النظم الزراعية والحد من المخاطر لسبل العيش المضمونة ويمكن أن يساعد دعم مجموعات مستعملي المياه المحلية وتعزيز مهاراتهم في التخطيط والإدارة في تقليل مخاطر الموارد النادرة والحد من النزاعات(CFS,2011)

٢-**الوصول** يتم ضمان الوصول الى المواد الغذائية عندما يكون لدى جميع الأسر ما يكفي من الموارد للحصول على الطعام بكمية ونوعية وتنوع كافيين من أجل نظام غذائي مغذي. هذا يعتمد بشكل رئيسي على كمية الموارد المنزلية والأسعار بالإضافة إلى ذلك، تعد إمكانية الوصول أيضًا مسألة تتعلق بالبيئة المادية والاجتماعية والسياسية وقد تؤدي التغيرات الجذرية في هذه الأبعاد إلى تعويق إستراتيجيات الإنتاج بشكل خطير وتهدد وصول الأسر المتضررة إلى الغذاء. وكمثال على ذلك، قد تتأثر البلدان النامية بموجات الجفاف الشديد أو الفيضانات بصورة متزايدة بشكل متناسق، يتقلص حجم الحصاد وتزداد أسعار الغذاء(IUCN,2005) ونرى انه مما يؤثر على توافر الغذاء للأسر والوصول إليه كما في العراق. ولمنع حدوث مثل هذه التطورات السلبية، توجد تدابير فنية مختلفة وبناء البنية التحتية مثل السدود والخزانات أوالمياه التي تفرز السدود لحمل المياه ورفع جداول المياه الجوفية الضحلة، وبالإضافة إلى ذلك فإن الحفاظ على النظم الإيكولوجية وإعادة تأهيلها، ونظم التخطيط أو الإنذار المبكر وخطط الطوارئ الحساسة للفيضانات تزيد من تعزيز القدرات للتعامل مع الظواهر الجوية المتطرفة والحفاظ على البيئة المادية.

٣-**الأستعمال والأستقرار** يصف الأستعمال من الجوانب الأجتماعية والأقتصادية للأمن الغذائي للأسر، التي تحددها المعرفة والعادات بإفتراض أن الغذاء المغذي متوفر ومتاح، ويجب على الأسرة أن تقرر ما هي الأطعمة التي يجب شراؤها وكيفية إعدادها وكذلك كيفية استهلاكها وتخصيصها داخل الأسرة. جانب آخر هو الأستعمال البيولوجي الذي يتعلق بقدرة الجسم البشري على تناول الطعام وتحويله. هذه الطاقة المكتسبة مهمة للغاية عندما يتعلق الأمر بالأنشطة البدنية اليومية، على سبيل المثال العمل في الزراعة.(UNICE, 1998) لذا نرى انه بجانب ذلك الأستعمال يتطلب بيئة مادية صحية ومرافق صحية كافية، بالإضافة إلى فهم ووعي بالرعاية الصحية المناسبة وإعداد الطعام وعمليات التخزين. وفي هذا السياق، تؤدي مياه الشرب الآمنة دوراً هاماً، خاصةً في إعداد الطعام وخلق بيئة صحية للسكان. وترتبط مياه الشرب الآمنة بالمياه الجوفية التي غالباً ما تكون ملوثة من خلال مياه الصرف الصحي البشري أو الصناعي أو الزراعي في تركيبة مع عوامل أخرى.

٤-**الأستقرار** يصف الأستقرار البعد الزمني للأمن الغذائي ، على التوالي الإطار الزمني الذي يجري النظر في الأمن الغذائي. ويتم إعطاء الأستقرار عندما يظل العرض على مستوى الأسرة ثابتًا خلال العام وعلى المدى الطويل. ويشمل الغذاء والدخل والموارد الاقتصادية. وعلاوة على ذلك من المهم تقليل المخاطر الخارجية مثل الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، وتقلبات الأسعار، والصراعات أو الأوبئة من خلال الأنشطة والتطبيقات التي تعمل على تحسين قدرة الأسر على التكيف. ويشمل هذا التدبير التأمين مثلا ضد الجفاف وفشل المحاصيل وكذلك حماية البيئة والاستعمال المستدام للموارد الطبيعية مثل الأرض والتربة والمياه(Klennert, 2009)

الشكل(١) أبعاد الأمن الغذائي

المصدرhttp://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs1011/WG_GSF/GSF_annotated_outline_formatted_R ev1_22_Jun_11

الاستثمار في الزراعة بالعراق هو المسار نحو الاقتصاد الأخضر

وفي العراق أظهرت الممارسة ان المنتجين الزراعيين لا يجتازون في كثير من الأحيان إجراءات الحصول علي التصاريح البيئية، وكثير من الافراد لايعرفون الالتزام بإتمام هذا الاجراء. ان عدم الامتثال في مجال الإنتاج الاجتماعي المعين لمتطلبات التشريعات البيئية له أسبابه. لذا سوف نذكر مجموعة من هذه الاسباب هي: (Daryl,2011)

١. غالبا ما يكون المنتجون الزراعيون فلاحين ومزارعين ليسوا كيانات اعتباريه او وزارة البيئة أوالمنتجون الزراعيون شركات مساهمه، وشراكات تجاريه، وتعاونيات، وكثيرا ما لا يحصلون أيضا علي تصاريح بيئية.

٢. هناك أيضا أسباب قانونيه، وهي عدم وجود تشريعات فريدة تحددها أليات البيئية والقانونية في الإنتاج الزراعي.

٣. لا يوجد في التشريع الحالي مبدا (إنتاج الإنتاج الزراعي الملائم للبيئة).

٤. تسعي الدولة إلى تحقيق الكمية بدلا من الجودة، مما يوحي بأنها ستستغرق وقتا لادراك المشاكل التي نوقشت أعلاه وما هو أكثر من ذلك ان هناك حاجه إلى حلول سريعة. قبل كل شيء يجب اجراء دراسة قانونيه وتنفيذ التدابير اللازمة ومصلحه الدولة هي حل المشاكل البيئية في سياق إنتاج المنتجات الزراعية التنافسية لتلبيه المتطلبات البيئية. فان هذا يدل على ضرورة وضع صكوك قانونيه لحماية البيئة في الإنتاج الزراعي. وقد يؤدي عدم الامتثال لمعايير ومتطلبات التشريعات البيئية المتعلقة بالإنتاج الزراعي إلى خسائر فادحة في الزراعة نفسها وعلاوة على ذلك يمكن ان يسبب هذا الضرر للبيئة والصحة البشرية والحياة. وفي اطار (الاقتصاد الأخضر) نفهم ان العديد من قطاعات الاقتصاد والترتيبات المؤسسية موجودة لتحسين البيئة. وهناك حاجه إلى حماية نوعيه الحياة البيئية على أساس فعال من حيث التكلفة طويلة الأجل بما في ذلك الكفاءة الاقتصادية غير المباشرة ، والحد من الفقر، ووصول الى الجمهور على نطاق واسع، والغذاء، والمياه، والموارد المستدامة من الأراضي.(البغدادي,٢٠١٣) ويمكن ان تقترن تكنولوجيات الكفاءة غير المباشرة للاقتصاد الأخضر بانخفاض تكاليف البيئة والطاقة في تكلفه الإنتاج، وخفض التكاليف الصحية لافراد والماشية، وزيادة قدره العمل والانتاجيه. كما انها قد تزيد السياحة وجاذبيه المناطق الاستثمارية، وتطالب باستصلاح الأراضي وتنقيه المياه. وقد يزيد من تجهيز المواد الخام المحلية، بما في ذلك المواد الخام منخفضه التكلفة من النفايات. وكذلك تحسين الهياكل الاساسيه للنقل والطاقة، والإمداد المستقل بالطاقة في المناطق النائية، وانخفاض هجره السكان الريفيين إلى المناطق الحضرية وهذا قد يحسن الاسترزاع السمكي وتربيه المواشي ، وتحسين التقسيم الدولي للعمل والتعاون، الخ . وتتميز الزراعة بالتحول نحو استعمال الممارسات المستدامة بيئيا، مثل الاستعمال الكفء للمياه، الاستعمال الواسع النطاق للاسمده العضوية والطبيعية والحراثة المثلي والمكافحة المتكاملة للآفات. إنشاء الزراعة الخضراء يتطلب الأصول المادية ، والاستثمار المالي، والبحوث والكفاءة في مجالات متنوعة:

١. أداره خصوبة التربة.

٢. استعمال المياه بمزيد من الكفاءة والاستدامة للمحاصيل والمواشي.

٣. الاداره الفعالة لصحة النباتات والماشية.

٤. مكائن المزارع.

النتائج

اختبار علاقات الارتباط

إن معرفة مستوى العلاقة بين المتغيرات يعد عنصراً مهماً في تحليل البيانات، لأنه يحدد أي إنحراف قد يؤثر على العلاقة بين المتغيرات، وبالتالي ينعكس على تحليل الأنحدار الخطي للمتغيرات وإن العلاقة الخطية بين المتغيرات يمكن تقديرها من خلال تحليل الأرتباط (Person) في حالة كون البيانات ذات التوزيع الطبيعي المعلمي، وكما أثبت ذلك في إختبار التوزيع الطبيعي، أو من خلال مخططات التبعثر (Scatter plot) كما أن معامل الأرتباط تتراوح قيمته بين (1) و (−1)، أي ان قيمة (r) ينبغي أن تكون ضـــمن حدود العلاقة

التالية (**1+ ≤ r ≤ 1−**)، فإذا كانت قيمته موجبة فهذا يعني إن الأرتباط إيجابي (طردي)، وإذا كانت قيمته تســـاوي (+1) فيطلق عليه إرتباطاً تاماً طردياً.

جدول (١): مصفوفة إرتباط Pearson's لجميع متغيرات الدراسة الرئيسة وأبعادها

			1	2	3	4	5	6	7
١	التوافر	Pearson Correlation	1						
٢	الوصول	Pearson Correlation	.220*	1					
٣	الأستعمال	Pearson Correlation	.260**	.313**	1				
٤	الأستقرار	Pearson Correlation	.244*	.252**	.214*	1			

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.v22 بعد أعادة تنظيمها.

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

من نتائج الجدول السابق إتضح إن قيم الأرتباط لمتغيرات الدراسة أظهرت وجود علاقات خطية إيجابية ومعنوية بين متغيرات الدراسة وأبعادها كافة، التي كانت جميعها قوية، بالأعتماد على جدول (١) الذي فيه مستويات القوة للعلاقات الأرتباطية. إذ إتضح وجود علاقة إرتباط قوية جداً بين المتغيرات الرئيسة والأبعاد الخاصة بها، فأن قيم إرتباط الأبعاد بمتغيراتها الرئيسة دليل على إنها تمثل المتغيرات وتنتمي إليها, فضلاً عن ذلك نلاحظ هنالك إرتباط (علاقة خطية) بين المتغير المستقل (الأمن الغذائي) وأبعاده (التوافر, الوصول, الاستعمال, الأستقرار) مع المتغير التابع (الاقتصاد الأخضر) أحادي البعد, وهذه العلاقة هي علاقة إيجابية ومعنوية إذ كانت قيمها (قوية)، لأن جميع قيم الأرتباط إيجابية, فقد أظهرت نتائج إرتباط المتغيرات المستقلة مع بعضها وعدم وجود ظاهرة التعدد الخطي بينها إذ إن العلاقات الأرتباطية بينها لم تتجاوز (0.80) أو (0.90)، إذ تراوحت جميع اقيم لأرتباط أبعاد المتغير المستقل مع بعضها بين **(0.220-0.313)**، وتراوحت قيم لأرتباط أبعاد المتغير المعتمد مع بعضها بين **(0.252-0.263)** وذلك بإعتبار المتغير الوسيط متغيراً ملطفا.

إختبار علاقات التأثير (نمذجة المعادلة الهيكلية)

نمذجة المعادلة الهيكلية هي تقنية النمذجة الأحصائية العامة، التي تستعمل في البحوث السلوكية، كما إنها تعد إطاراً مناسباً يمكن إستعماله في التحليل الأحصائي، وتتضمن طرق متعددة، مثل التحليل العاملي وهي تقنية التحليل الأحصائي الأكثر قوة، التي تستعمل في التحليل متعدد المتغيرات, كما يمكن أن تصور نمذجة المعادلة الهيكلية على شكل بياني للمسار، مكون من مجموعة من مصفوفة معادلات تستعمل لتمثيل النموذج الاحصائي. والميزة الاهم لـ (SEM) هي إنها قادرة على أن تختبر العديد من المعادلات الأنحدارية في نفس الوقت، أي إختبار نموذج سببي يتكون من متغيرات كامنة، ومؤشرات قابلة للملاحظة، كما يمكن من خلالها إختبار نموذج يحتوي على متغيرات تفاعلية أو وسيطة حسب الضرورة، بمعنى يمكن من خلال (SEM) إختبار النموذج الفرضي إحصائياً من خلال التحليل المتزامن, (Maccoby,2001) وأنه من أجل إجراء تحليلاً أكثر دقة، فإن ذلك يتطلب أن يؤخذ أكثر من مؤشر للمطابقة، إذ تشمل مؤشرات جودة المطابقة المقارنة كمؤشر المطابقة المقارن (CFI)، ومؤشر توكر – لويس Tucker–Lewis Index (TLI)، ومربع كاي المعياري Normed chi–square (χ^2)، ومؤشرات جودة المطابقة المطلقة كمؤشر chi–square (chi^2)، وواحداً من المؤشرات الأقتصادية (سوء المطابقة) كمؤشر الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الأقتراب (RMSEA)، إضافةً الى قيمة الأحتمالية (p). وبعد إختبار النموذج إذا كانت قيمة جودة المطابقة كافية، فأن ذلك يشير إلى معقولية النموذج للعلاقات المفترضة بين المتغيرات، أما اذا كانت غير كافية يتم رفض هذه العلاقات. إختبار الفرضية الرئيسة الأولى (H1)، والتي تظهر نتائجها من خلال الآتي:

جدول (٢): نتائج إختبار الفرضية (H1) مقارنةً بمؤشرات جودة المطابقة المعيارية

ت	المؤشر	القيمة المعيارية	النتائج
1	*Chi-square*	أكبر أو تساوي 3	1621.19
2	*degree of freedom (df)*	–	344
3	χ^2 = (*Chi-square /degree of freedom*)	كلما اقترب من 5 أفضل.	**4.713** =1621.19 /344
4	*p-value*	0.05 او اكبر	0.352
5	*TLI*	أكبر أو تساوي 0.90	0.961
6	*CFI*	أكبر أو تساوي 0.90	0.968
7	*RMSRA*	اذا كانت قيمته 0.05 فأقل دل ذلك على ان النموذج يتطابق تماماً مع بيانات العينة، واذا كانت القيمة محصورة بين 0.05-0.08 دل ذلك على ان النموذج يتطابق بصورة كبيرة مع بيانات العينة.	0.0534

المصدر: إعداد الباحث بالأعتماد على مخرجات برنامج AMOS.v.22.

جدول (٣): نتائج إختبار الفرضية الرئيسة الاولى (H1)

Standardized Regression Weights

مسارات المتغيرات والأبعاد			β	C.R.	*P*	النتيجة
الأمن الغذائي	<---	إدارة الأزمات	.46	3.95	***	مقبولة
المصدر: مخرجات برنامج AMOS.v.22.						

يتضح بأن النموذج الظاهر في الشكل أعلاه، قد حقق مؤشرات جودة المطابقة ضمن المعايير المطلوبة، وذلك من خلال ما ظهر في الجدول أعلاه، كما تأتي المطابقة من خلال قيمة (*p*)، إذ بلغت (0.352) وهي غير دالة معنوياً، أي لا توجد فروق بين النموذج النظري الذي تم إفتراضه والبيانات الميدانية التي تم جمعها من عينة الدراسة في الوزارات المعنية. مما يؤكد صحة النظرية التي إفترضها الباحث في الفرضية. كما إن نتائج الفرضية جاءت إيجابية من خلال تأثير الامن الغذائي في الانتقال الى الاقتصاد الاخضر بمقدار(β= 0.46)، و (C.R=3.95)، وبمعنوية (*p*<0.05)، وإن هذه النتيجة تدل على قبول الفرضية الرئيسة الأولى(H1) التي تصبح (يوجد تأثير إيجابي ومعنوي للامن الغذائي وامكانية الانتقال الى الاقتصاد الاخضر). وعلى الرغم من إن نتيجة هذه الفرضية جاءت إيجابية ومعنوية ومقبولة، ولكنها بمستوى تأثير قليل، إذ يؤكد هذا المقدار من التأثير ضعف مستوى التركيز والأهتمام بالامن الغذائي من لدن إدارة الوزارات المعنية، وهذا ما يتطابق مع نتائج الأحصاءات الوصفية التي بيّنت عدم الأهتمام الكافي من لدن إدارة الوزارات المعنية بالاقتصاد الاخضر، على الرغم من إمتلاك العاملين لها. لذا ينبغي على إدارة الوزارات المعنية مجال الدراسة الأهتمام والدعم المطلوب بالتكنولوجيا الناشئة في إطار إمكانية الأستفادة وجذب الأهتمام، والقدرة على التواصل بإستعمال التقنيات لفهم ودعم الافراد في تغيير نفسه في ضوء إصلاح تفكيره، لأن هذا الدعم والأهتمام من شأنه أن يساعد على زيادة التأثير الأيجابي للامن الغذائي وامكانية الانتقال الى الاقتصاد الاخضر من خلال تعزيز قدرة الوزارات المعنية على إستعمال التقنيات التكنولوجية، والعمل على التشارك بها وتعلمها ونقلها للآخرين.

جدول (٤): نتائج إختبار الفرضية (H1a) مقارنةً بمؤشرات جودة المطابقة المعيارية

ت	المؤشر	القيمة المعيارية	النتائج

1	*Chi-square*	أكبر أو تساوي 3	1694.93
2	*degree of freedom (df)*	-	344
3	χ^2 = (*Chi-square /degree of freedom*)	كلما اقترب من 5 أفضل.	**4.927** =1694.93 /344
4	*p-value*	0.05 او اكبر	0.271
5	*TLI*	أكبر أو تساوي 0.90	0.956
6	*CFI*	أكبر أو تساوي 0.90	0.967
7	*RMSRA*	اذا كانت قيمته 0.05 فأقل دل ذلك على ان النموذج يتطابق تماماً مع بيانات العينة، واذا كانت القيمة محصورة بين 0.05-0.08 دل ذلك على ان النموذج يتطابق بصورة كبيرة مع بيانات العينة.	0.0610

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج AMOS.v.22.

جدول (٥): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى (H1a)

Standardized Regression Weights

مسارات المتغيرات والأبعاد			β	C.R.	*P*	النتيجة
التوافر	<---	الاقتصاد الاخضر	.31	3.01	***	مقبولة
المصدر: مخرجات برنامج AMOS.v.22.						

يتضح بأن النموذج الظاهر في الشكل أعلاه، قد حقق مؤشرات جودة المطابقة ضمن المعايير المطلوبة، وذلك من خلال ما ظهر في الجدول أعلاه، كما تأتي المطابقة من خلال قيمة (*p*)، إذ بلغت (0.271) وهي غير دالة معنوياً، أي لا توجد فروق بين النموذج النظري الذي تم إفتراضه والبيانات الميدانية التي تم جمعها من عينة الدراسة, مما يؤكد صحة النظرية التي إفترضها الباحث في الفرضية. كما إن نتائج الفرضية جاءت إيجابية من خلال تأثير التوافر في الاقتصاد الاخضر بمقدار (β= 0.31)، و (C.R=3.01)، وبمعنوية (*p*<0.05)، وإن هذه النتيجة تدل على قبول الفرضية الفرعية الأولى (H1a) التي تصبح (يوجد تأثير التوافر في الاقتصاد الاخضر).

جدول (٦): نتائج اختبار الفرضية (H1b) مقارنةً بشرات جودة المطابقة المعيارية

ت	المؤشر	القيمة المعيارية	النتائج
1	*Chi-square*	أكبر أو تساوي 3	1598.18
2	*Degree of freedom (df)*	-	344
3	χ^2 = (*Chi-square /degree of freedom*)	كلما اقترب من 5 أفضل.	**4.646** =1598.18 /344
4	*p-value*	0.05 او اكبر	0.362
5	*TLI*	أكبر أو تساوي 0.90	0.961
6	*CFI*	أكبر أو تساوي 0.90	0.953
7	*RMSRA*	اذا كانت قيمته 0.05 فأقل دل ذلك على ان النموذج يتطابق تماماً مع بيانات العينة، واذا كانت القيمة محصورة بين 0.05-0.08 دل ذلك على ان النموذج يتطابق بصورة كبيرة مع بيانات العينة.	0.0620

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج AMOS.v.22.

جدول (٧): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية (H1b)

Standardized Regression Weights

مسارات المتغيرات والأبعاد			β	C.R.	P	النتيجة
الوصول	<---	الاقتصاد الاخضر	.34	3.11	***	مقبولة
المصدر: مخرجات برنامج AMOS.v.22.						

يتضح بأن النموذج الظاهر في الشكل أعلاه قد حقق مؤشرات جودة المطابقة ضمن المعايير المطلوبة، وذلك من خلال ما ظهر في الجدول أعلاه، كما تأتي المطابقة من خلال قيمة (p)، إذ بلغت (0.362) وهي غير دالة معنوياً، أي لا توجد فروق بين النموذج النظري الذي تم إفتراضه والبيانات الميدانية التي تم جمعها من عينة الدراسة . مما يؤكد صحة النظرية التي إفترضها الباحث في الفرضية, كما إن نتائج الفرضية جاءت إيجابية من خلال تأثير الوصول في الاقتصاد الاخضر بمقدار (β= 0.34)، و(C.R=3.11)، وبمعنوية (p<0.05)، وان هذه النتيجة تدل على قبول الفرضية الفرعية الثانية (H1b) التي تصبح (يوجد تأثير إيجابي ومعنوي الوصول في الاقتصاد الاخضر).

جدول (٨): نتائج إختبار الفرضية (H1c) مقارنةً بمؤشرات جودة المطابقة المعيارية

ت	المؤشر	القيمة المعيارية	النتائج
1	*Chi-square*	أكبر أو تساوي 3	1625.70
2	*degree of freedom (df)*	-	344
3	χ^2 = (*Chi-square /degree of freedom*)	كلما اقترب من 5 أفضل.	**4.726** =1625.70 /344
4	*p-value*	0.05 او اكبر	0.338
5	*TLI*	أكبر أو تساوي 0.90	0.941
6	*CFI*	أكبر أو تساوي 0.90	0.967
7	*RMSRA*	اذا كانت قيمته 0.05 فأقل دل ذلك على ان النموذج يتطابق تماماً مع بيانات العينة، واذا كانت القيمة محصورة بين 0.05-0.08 دل ذلك على ان النموذج يتطابق بصورة كبيرة مع بيانات العينة.	0.0672

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج AMOS.v.22.

جدول (٩): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثالثة (H1c)

Standardized Regression Weights

مسارات المتغيرات والأبعاد			β	C.R	P	النتيجة
الاستعمال	<---	الاقتصاد الاخضر	.37	3.21	***	مقبولة
المصدر: مخرجات برنامج AMOS.v.22.						

يتضح بأن النموذج الظاهر في الشكل أعلاه، قد حقق مؤشرات جودة المطابقة ضمن المعايير المطلوبة، وذلك من خلال ما ظهر في الجدول أعلاه، كما تأتي المطابقة من خلال قيمة (p)، إذ بلغت (0.338) وهي غير دالة معنوياً، أي لا توجد فروق بين النموذج النظري الذي تم إفتراضه والبيانات الميدانية التي تم جمعها من عينة الدراسة . مما يؤكد صحة النظرية التي إفترضها الباحث في الفرضية. كما ان نتائج الفرضية جاءت إيجابية من خلال تأثير نتائج الاستعمال في الاقتصاد الاخضر (β= 0.37)، و (C.R=3.21)، وبمعنوية (p<0.05)، وإن هذه النتيجة تدل على قبول الفرضية الفرعية الثالثة (H1c) التي تصبح (يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لنتائج الاستعمال في الاقتصاد الاخضر).

جدول (١٠): نتائج اختبار الفرضية (H1d) مقارنةً بمؤشرات جودة المطابقة المعيارية

ت	المؤشر	القيمة المعيارية	النتائج
1	*Chi-square*	أكبر أو تساوي 3	1418.09
2	*degree of freedom (df)*	-	344

3	χ^2 = (*Chi-square /degree of freedom*)	كلما اقترب من 5 أفضل.	4.122 =1418.09 /344
4	*p-value*	0.05 او اكبر	0.258
5	*TLI*	أكبر أو تساوي 0.90	0.933
6	*CFI*	أكبر أو تساوي 0.90	0.940
7	*RMSRA*	اذا كانت قيمته 0.05 فأقل دل ذلك على ان النموذج يتطابق تماماً مع بيانات العينة، واذا كانت القيمة محصورة بين 0.05 –0.08 دل ذلك على ان النموذج يتطابق بصورة كبيرة مع بيانات العينة.	0.0602

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج AMOS.v.22.

جدول (١١): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (H1d)

Standardized Regression Weights

مسارات المتغيرات والأبعاد			β	C.R.	*P*	النتيجة
الاستقرار	--->	الاقتصاد الاخضر	.42	3.84	***	مقبولة
المصدر: مخرجات برنامج AMOS.v.22.						

يتضح بأن النموذج الظاهر في الشكل أعلاه، قد حقق مؤشرات جودة المطابقة ضمن المعايير المطلوبة، وذلك من خلال ما ظهر في الجدول أعلاه، كما تأتي المطابقة من خلال قيمة (*p*)، إذ بلغت (0.258) وهي غير دالة معنوياً، أي لا توجد فروق بين النموذج النظري الذي تم إفتراضه والبيانات الميدانية التي تم جمعها من عينة الدراسة. مما يؤكد صحة النظرية التي إفترضها الباحث في الفرضية. كما ان نتائج الفرضية جاءت إيجابية من خلال تأثير الاستقرار في الاقتصاد الاخضر بمقدار (β= 0.42)، و (C.R=3.84)، وبمعنوية (*p*<0.05)، وإن هذه النتيجة تدل على قبول الفرضية الفرعية الرابعة (H1d) التي تصبح (يوجد تأثير إيجابي ومعنوي الاستقرار في الاقتصاد الاخضر).

جدول (١٢): نتائج اختبار الفرضية (H2) مقارنةً بمؤشرات جودة المطابقة المعيارية

ت	المؤشر	القيمة المعيارية	النتائج
1	*Chi-square*	أكبر أو تساوي 3	1586.47
2	*degree of freedom (df)*	-	344
3	χ^2 = (*Chi-square /degree of freedom*)	كلما اقترب من 5 أفضل.	4.612 =1586.47 /٣٤٤
4	*p-value*	0.05 او اكبر	0.429
5	*TLI*	أكبر أو تساوي 0.90	0.955
6	*CFI*	أكبر أو تساوي 0.90	0.958
7	*RMSRA*	اذا كانت قيمته 0.05 فأقل دل ذلك على ان النموذج يتطابق تماماً مع بيانات العينة، واذا كانت القيمة محصورة بين 0.05 –0.08 دل ذلك على ان النموذج يتطابق بصورة كبيرة مع بيانات العينة.	0.0654

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج AMOS.v.22.

يتضح بأن النموذج الظاهر في الشكل أعلاه، قد حقق مؤشرات جودة المطابقة ضمن المعايير المطلوبة، وذلك من خلال ما ظهر في الجدول أعلاه، كما تأتي المطابقة من خلال قيمة (p)، إذ بلغت (0.429) وهي غير دالة معنوياً، أي لا توجد فروق بين النموذج النظري الذي تم إفتراضه والبيانات الميدانية التي تم جمعها من عينة الدراسة, مما يؤكد على صحة النظرية التي إفترضها الباحث في الفرضية. كما إن نتائج الفرضية جاءت إيجابية من خلال تأثير الامن الغذائي في الانتقال الى الاقتصاد الاخضر بمقدار (β= 0.45)، و(C.R=3.90)، وبمعنوية (p<0.05)، وان هذه النتيجة تدل على قبول الفرضية الرئيسة الثانية (H2) التي تصبح (يوجد تأثير الامن الغذائي في الانتقال الى الاقتصاد الاخضر). وعلى الرغم من إن نتيجة هذه الفرضية جاءت إيجابية ومعنوية ومقبولة، ولكنها بمستوى تأثير قليل، اذ يؤكد هذا المقدار من التأثير ضعف مستوى التركيز والأهتمام بالاقتصاد الاخضر من قبل إدارة الوزارات المعنية، وهذا ما يتطابق مع نتائج الأحصاءات الوصفية التي بيّنت عدم الأهتمام الكافي من قبل إدارة الوزارات المعنية، على الرغم من وجوده لدى العاملين. لذا ينبغي على إدارة الوزارات المعنية مجال الدراسة الأهتمام والدعم المطلوب بالقدرات المعرفية والتنظيمية التي يتمتع بها العاملون والتي تمكنهم من إنتاج الأفكار الجديدة أو تطوير أفكار قديمة تسمح للمنظمة بتوسيع حصتها السوقية، وتعظيم نقاط قوتها وتسهم في تحقيق أهداف المنظمة بكفاءة أعلى، وتحقيق ميزة تنافسية لها، لأن هذا الدعم والأهتمام من شأنه أن يساعد على زيادة التأثير الأيجابي الجوانب البيئية والقانونية ضمان الامن الغذائي في الانتقال الى الاقتصاد الاخضر من خلال تعزيز قدرة قبل إدارة الوزارات المعنية على إستعمال التقنيات التكنولوجية، والعمل على التشارك بها وتعلمها ونقلها للآخرين، والعمل على الغطاء الزراعي الذين يسهمون في دعم العمليات الأنتاجية في هذه الوزارات.

الاستنتاج

تعد مؤشر الانتاج الزراعي في البلد يعكست حجم الإنتاج من الغذاء (التجارية الغذائية، الزراعية) ولذلك نجد حالة العجز ومدى الاعتماد على الأستيراد لتغطية الأحتياجات الزراعية والغذائية، والاعتماد على التجارة الخارجية في إستيراد جميع الأحتياجات لتغطية عجزها الغذائي. لذا يجب الانتقال الى الاقتصاد الاخضر من اجل الوصول الى الامن الغذائي للافراد ويعد العراق اليوم في حالة انخفاض أو توقف الإمدادات لأسباب سياسية أو مناخية، أو اقتصادية، وهو تهديد مباشر للأمن العراقي الغذائي الشامل وعلى جميع المستويات، فلذلك خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات:

التوصيات

١. يعد الأمن الغذائي مرتبط ارتباطا مباشرا ووثيقا بلاقتصاد الاخضر، فالشعب الذي لايزرع لا ويأكل مما يزرع يبقى كيانها مخترقا من لدن الشعوب، لذا فعلى القيادة أيا كان موقعها أن تعمل جاهدة لوقف الاختراق.

٢. زيادة الوعي لدى الباحثين لتكثيف الجهد الرامي إلى تشجيع البحث العلمي الزراعي والأستفادة من ثمار التقدم العلمي، والعمل زيادة الوعي التكنلوجي والتقني الزراعي الحديثة طمعا في زيادة الإنتاجية والتقليل من الأعتماد على الأسواق الخارجية.

٣. زيادة العناية بالأراضي الزراعية والعمل على إستصلاح ما يمكن إستصلاحه، وامتلاك التكنولوجية لتعظيم الأستفادة من الموارد الزراعية، وتنشيط التجارة العراقية في مجال الغذاء.

٤. دعم المزارعين العراقيين، عن طريق توفير الموارد المالية والتقليل من نسبة الضرائب والارتفاع بوعيه الزراعي، وتوفير الوسائل الحديثة للزراعة.

٥. نقترح ان يستعمل قانون الأراضي بوصفه المبدا الأساسي للتشريعات المتعلقة بالأراضي داخل البلد. ولم يسفر إدخال الملكية الخاصة للأراضي الزراعية عن الأثر المرجو في تطوير سوق الأراضي في القطاع الزراعي وان من الضروري فرض قيود قانونيه علي دوران الأراضي الزراعية وعلى وجه الخصوص، نقترح فرض قيود على نقل الأراضي أو المراعي المروية، بما يكفل تلبيه احتياجات الرعي وشبه الرعوية في الملكية الخاصة. وهذه القيود قائمه في بلدان أخرى، ان قانون الأراضي الحالي لايتضمن سوي احكام عامه تتعلق بحماية الأرض ولا يتضمن القانون البيئي وصفا مباشرا أو أليات لأعاده تاهيل الأراضي المتدهورة ولا يوجد في قانون الأراضي أليات قانونيه منصوص عليها للاستعمال المستدام للأراضي في مبادئ قانون الأراضي

٦. يجب اجراء دراسة قانونيه وتنفيذ التدابير اللازمة ومصلحه الدولة هي حل المشاكل البيئية في سياق إنتاج المنتجات الزراعية التنافسية لتلبيه المتطلبات البيئية. فان هذا يدل على ضرورة وضع صكوك قانونيه لحماية البيئة في الإنتاج الزراعي. وقد يؤدي عدم الامتثال

لمعايير ومتطلبات التشريعات البيئية المتعلقة بالإنتاج الزراعي إلى خسائر فادحة في الزراعة نفسها وعلاوة على ذلك يمكن ان يسبب هذا الضرر للبيئة والصحة البشرية والحياة. وفي اطار (الاقتصاد الأخضر) نفهم ان العديد من قطاعات الاقتصاد والترتيبات المؤسسية موجودة لتحسين البيئة.

٧. ولإنشاء الزراعة الخضراء يتطلب من الدولة توفيرالأصول المادية، والاستثمار المال، والبحوث والكفاءة في مجالات متنوعة:(أداره خصوبة التربة, استعمال المياه بمزيد من الكفاءة والاستدامة للمحاصيل والمواشي, الاداره الفعالة لصحة النباتات والماشية, مكائن المزارع.)

المراجع والمصادر

١. ساحلي مبروك, تداعيات الفجوة الغذائية على الامن القومي العربي, قسم العلوم السياسية جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي – الجزائر, ٢٠١٥.

٢. المحمدي أحمد سلمان عبيد, التخطيط الاستراتيجي للأمن الغذائي في الفكر الإسلامي ونماذج من آثاره السياسية والاقتصادية والبيئية, مجلة جامعة تكريت,العراق, للعلوم الانسانية المجلد ٢٣ (العدد) ٢(شباط ٢٠١٦ م.

٣. البغدادي حسين سلمان جاسم, تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وامكانات تحقيقه,مجلة القادسية للعلوم الادارية,المجلد ١٦,العدد٣ ,القادسية,العراق,٢٠١٣.

1. Buseth J . T.(2017), The green economy in Tanzania: From global discourses to institutionalization, Contents lists available at Science Direct, journal homepage: www.elsevier.com/locate/geoforum.
2. Choiruzzada .S Al Banna,(2013), Islamic economy project and the Islamic scholars, Available online at www.sciencedirect.com, Procedia Environmental Sciences 17 (2013) 957 – 966.
3. Committee on World Food Security (CFS), Global Strategic Framework for Food Security and Nutrition,
4. Committee on World Food Security (CFS), Global Strategic Framework for Food Security and Nutrition, (http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs1011/WG_GSF/GSF_annotated_outline_formatted_Rev1_22_Jun_11.pdf)
5. Daryl D. Green Jack McCann, (2011),"Benchmarking a leadership model for the green economy", Benchmarking: An International Journal, Vol. 18 Iss 3 pp. 445 – 465
6. IICA, Food Security, 2009
7. IICA, Foo Security,2009 http://www.iica.int/Esp/conocimiento/actualidad/Documents/Food%20security%20IICA%20Eng.pdf
8. Klennert, K. (edt.) 2009: Achieving Food and Nutrition Security, Feldafingen/InWEnt
9. Klennert, K. (edt.) 2009: Achieving Food and Nutrition Security, Feldafingen/InWEnt
10. Klennert, K. (edt.) 2009: Achieving Food and Nutrition Security, Feldafingen/InWEnt
11. Lazzat Y a , Ozenbayeva A . b, Nurmukhankyzy (2014). The ecological and legal aspects of ensuring the food security of the republic of Kazakhstan under the transition to a "green" economy, Available online at www.sciencedirect.com ,Science Direct, Procedia - Social and Behavioral Sciences 143 , 971 – 975
12. Numlt W.J., 2012. Discussion on the measurement of financing constraints of Listed Companies -- Based on the perspective of external financing preference of Listed Companies in China. Friends of Accounting. (11), 69-71.
13. Rosenberg E , Heila B Lotz-Sisitka, Presha R , (2018) "The green economy learning assessment South Africa: Lessons for higher education, skills and work-based learning", Higher Education, Skills and Work-Based Learning, https://doi.org/10.1108/HESWBL-03-2018-0041
14. SIWI, IFPRI, IUCN, IWMI. 2005. “Let it Reign: The NewfckLRWater Paradigm for Global Food Security.” FinalfckLRReport to CSD-13. Stockholm International WaterfckLRInstitute, Stockholm.
15. UNICEF 1998: The State of the World’s Children, Focus on Nutrition, (http://www.unicef.org/sowc98/silent4.htm)
16. USAID 1995 Food Aid and Food Security Policy Paper, (http://transition.usaid.gov/policy/ads/200/foodsec/foodsec.pdf)
17. USAID 1995 Food Aid and Food Security Policy Paper, (http://transition.usaid.gov/policy/ads/200/foodsec/foodsec.pdf